

الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية

Political and security dimensions of the settlement of Israeli in Jerusalem in light of the international law

أيمن عبدالعزيز شاهين

رياض علي العيلة

قسم العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الأزهر-غزة

جامعة الأزهر-غزة

2010/6/14

تاريخ القبول

2009/1/19

تاريخ الاستلام

Abstract : The aim of this study is to shed light on the developments of the facts of settlements in Jerusalem, and analysis of political and security dimensions of this settlement expansion, and discuss the settlement policy in light of the international law, and discuss the violation of the numerous resolutions, and international covenants.

The study was founded conclusions and established proposals & recommendations for the Palestinian, Arabs and international for dealing with the policy settlement of Israeli in East Jerusalem.

الملخص: تناولت هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تطورات الواقع الاستيطاني في القدس، وتحليل الأبعاد السياسية والأمنية لهذا الاستيطان التوسعي، ومن ثم مناقشة هذه السياسة الاستيطانية على ضوء القانون الدولي، ومدى انتهاكها للشرعية الدولية بمواثيقها وعهودها وقراراتها المتعددة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة استخلاصات أسست لمجموعة من الاقتراحات والتوصيات لجهة التعامل الفلسطيني والعربي والدولي مع سياسة الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية.

مقدمة

يعتبر الاستيطان ببعده الاستعماري التوسعي الإحلالي أحد أهم المكونات الفكرية والأيديولوجية للحركة الصهيونية منذ نشأتها وبلورتها في نهاية القرن التاسع عشر، حيث

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
اعتمدت المنظمة الصهيونية العالمية الاستيطان كسياسة ذات أولوية في نهجها وسلوكها الداخلي والخارجي، وعلاقاتها الدولية لتحقيق أهدافها وغاياتها المتمثلة في "إقامة وطن قومي لليهود" على أرض فلسطين التاريخية، من خلال تهجير اليهود إلى فلسطين، والاستيلاء على أراضيها، وإقامة المستوطنات اليهودية عليها، لاسيما وأن الاستيطان يعني: اتخاذ وطناً ما من خلال القضاء على وطن الغير، ودخول عنصر أجنبي جديد بهدف الاستيلاء على جزء من الأرض أو كلها كما هو في فلسطين؛ بالنسبة للفلسطينيين، فإن الاستيطان يجسد شراً مستطيراً، وأنواعاً عديدة من التهديدات الخطيرة، وفي مقدمتها مستقبلهم السياسي، أما بالنسبة للحركة الصهيونية وإسرائيل، الاستيطان كان وما زال لتحقيق الهدف السياسي في السيطرة على فلسطين، وإقامة الدولة اليهودية بدلاً عن الكيان الفلسطيني (خرائط: المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، 1998: 432).

واستناداً إلى الأهداف الصهيونية الضمنية والمعلنة منذ نهايات القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، أخذت المنظمة الصهيونية العالمية في تنفيذ سياسيتها الاستيطانية من خلال أشكال مختلفة ومتعددة سلمية أو عنفيه، خاصة في القدس، حيث بدأت جذور هذه السياسة تتجسد منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تحت مبررات تاريخية مزيفة ومشوهة للحقائق الموضوعية، وأخرى بتأويلات وتفسيرات توراتية دينية ملفقة، في حين أن حقيقتها الجوهرية تحمل أبعاد سياسة توسعية استعمارية احتلالية، وعليه اتفقت كل التيارات الفكرية والسياسية الصهيونية على ضرورة استيطان الأراضي الفلسطينية، لاسيما وإن دولة إسرائيل، نفسها هي نتاج مشروع استيطاني كولونيالي عالمي، أي أنها نتاج لمشروع استعماري دولي، مدعوماً بداية من الاحتلال البريطاني عبر سياسات على الأرض تجسداً لوعد بلفور عام 1927 حتى قرار التقسيم الذي تجاوزت حدوده العصابات الصهيونية التي أعلنت قيام دولة إسرائيل بعد أشهر من صدور القرار الدولي في 15/5/1948، استناداً إلى الشرعية الدولية ممثلة في قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تميزت ظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة بارتباطها المباشر بالعنف بكل أشكاله وأنواعه الجسدية

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
والرمزية _ المعنوية _ بهدف الاستيلاء على أراضي مملوكة لأصحابها الشرعيين، مع
التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان بهدف إقامة دولة استعمارية توسعية جديدة، والدفاع
عن هذه الدولة بكل الطرق والأساليب، باعتبار "الوسيلة تبرر الغاية"، لاسيما وأنها دولة
استعمارية توسعية إحلالية، عملت على استئصال المجتمع الأصلي "الفلسطيني" وتدميره
لإحلال مجتمع يهودي جديد بدلاً عنه (المصري وآخرون، 2005: 18)، كما أنها دولة
استعمارية عميلة، حيث ارتبطت قبل إنشائها بالمشاريع الاستعمارية؛ الأمر الذي يفسر
حقيقة أن استيطانية الكيان الصهيوني وإحلاليته واعتماده بالكامل على الدعم الغربي هو
القانون الأساسي الذي يحكم ديناميكية ومسار الدولة الصهيونية في الماضي والحاضر
(المسيري، 1999: 14)، كما أنها دولة توسعية، فأرض إسرائيل ليس لها حدود واضحة،
وهي دولة مُختلفة في التاريخ، وتمثل تنويعاً لعملية تنسجم تمام الانسجام مع حركة
التوسع الأوروبي - الأمريكي الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين، التي استهدفت
إما توطين سكان جدد وسط شعوب أخرى، أو السيطرة عليها سياسياً واقتصادياً، أو
طردها وإحلال آخر بدلاً منها كما حصل مع الولايات المتحدة أو جنوب أفريقيا.

لقد مارست إسرائيل منذ نشأتها المشبوهة سياستها الاستيطانية في المناطق التي
تقع خارج حدودها المعترف بها دولياً وفقاً لقرار التقسيم لعام 1947، وذلك حتى قامت
عام 1967، باحتلال باقي الأراضي الفلسطينية، ومن ثم شرعت بعملية استيطان مكثفة
لاسيما في مدينة القدس التي عانت من عملية استيطان منظمة و منهجة واسعة النطاق
بهدف محاصرتها وعزلها عن عمقها الجغرافي ممثلاً بمدن وقرى الضفة الغربية، حيث
أحاطتها بحزام استيطاني بشري من الشمال والجنوب والشرق، وجعلتها متصلة فقط مع
إسرائيل من خلال الجزء الغربي للمدينة (الجعبة، 2003: 112) وأخذت النشاطات
الاستيطانية في القدس مبررات تاريخية ودينية، ولكنها في جوهرها تحمل أبعاداً سياسية
وأمنية، وعليه أطلقت المشاريع والبرامج الاستيطانية من جميع القوى السياسية، اليمينية
واليسارية، الدينية والعلمانية على حد سواء، بهدف السيطرة على هذه المدينة التاريخية،
كسياسة أمر واقع في المستقبل، تمهيداً لضمها سياسياً لإسرائيل واتخاذها "عاصمة أبدية
موحدة لها" الأمر الذي أودع الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بسكان
القدس الفلسطينيين، حيث صادرت إسرائيل معظم أراضيهم تحت مبررات وحجج شتى،

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
ومنعتهم من الوصول إليها، وجعلتهم يعيشون في كانتون منفصل ومنعزل عن بقية الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما منعتهم من التوسع العمراني الطبيعي للإيفاء بحاجاتهم، وخنقهم سكانياً، وذلك لإجبارهم على الهجرة من مدينتهم المقدسة، وتوطين اليهود بدلاً عنهم.

وتركت النشاطات الاستيطانية في القدس آثاراً سلبية على سكان المدن والقرى المحيطة بها من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، لما تشكله القدس من ركيزة أساسية لحياة فلسطيني هذه المدن والقرى المحيطة بها، واتخذت إجراءات تعسفية ممثلة في حرمانهم من الخدمات، وطردهم بشكل فردي أو جماعي، وهدم منازلهم على رؤوسهم، حتى وحرمانهم من هويتهم الإسرائيلية، بما يتعارض ويتناقض مع القانون الدولي، بل وكل المواثيق والعهود الدولية الصادرة عن المؤسسات الدولية المختلفة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي وقراراته، ولم تلتزم بتطبيق أية قرارات دولية، واستمرت في تنفيذ سياستها الاستيطانية التوسعية الاحلالية بأبعادها السياسية والأمنية، لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على تطورات الواقع الاستيطاني في القدس، وتحديد الأبعاد السياسية والأمنية لهذه السياسة، وتحليلها وتفسير وضعيتها القانونية الدولية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

- انطلاقاً من أن السياسة الاستيطانية الصهيونية الإسرائيلية تمثل وسيلة وهدفاً في الوقت نفسه، تسعى الدراسة للإجابة على تساؤلات محددة، ممثلة في التالي:
1. كيف نشأت وتطورت السياسة الاستيطانية الصهيونية في القدس؟ وما آخر تطوراتها الواقعية حالياً؟
 2. ما الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس؟
 3. ما وضعية الاستيطان الإسرائيلي في القدس في ضوء القانون الدولي والشرعية الدولية بمواثيقها وعهودها وقراراتها؟

أهمية الدراسة:

تتبدى أهمية الدراسة في كونها:

1. تسلط الضوء على التاريخ النظري والعملي للسياسة الاستيطانية الصهيونية الإسرائيلية في القدس، بما يمثل فائدة غير عادية للمهتمين بالصراع الفلسطيني-

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس

الإسرائيلي في حاضره ومستقبله، خاصة وأن تاريخ الاستيطان وحاضره في فلسطين يعتبر جزءاً لا يتجزأ من تاريخ القضية الفلسطينية، والفكر والأيدولوجية الصهيونية التي قامت بوصفها أداة استعمارية، وجزء من مشروع استعماري إحلالي دولي يخدم مصالح المنظومة الرأسمالية الاستعمارية الدولية.

2. نتناول موضوعاً حيواً وذات أهمية استثنائية بالنسبة لعملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، حيث تتوقف هذه العملية على طبيعة وماهية السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وأهدافها التوسعية، وبشكل خاص في القدس الشرقية وباقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية مما يهدد عملية السلام برمتها، ويعيد عملية الصراع إلى نقطة الصفر، وبالتالي إفشال مشروع الدولتين المتجاورتين، لاسيما مشروع الدولة الفلسطينية المتواصلة والقابلة للحياة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967. 3. نتيج هذه الدراسة لراسمي السياسات الفلسطينية، وصناع القرار الإطلاع على جوهر السياسة الاستيطانية الإسرائيلية وفهم أبعادها السياسية والأمنية مما يتيح لهم وضع سياسات بديلة قادرة على التصدي لسياسة دولة إسرائيل التوسعية، وبما يسلح المفاوض الفلسطيني برؤية متكاملة في معركته التفاوضية التي لا تقل أهمية عن باقي المعارك مع الاحتلال الإسرائيلي.

4. تبين هذه الدراسة، موقع السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القانون الدولي، وكيف تخرق إسرائيل المواثيق والعهود الدولية، ولا تحترمها، وبالتالي لا تلتزم بالشرعية الدولية المسؤولة أولاً عن ولادتها، مما يتيح لصناع القرار الفلسطيني، والمفاوضين منهم، التعرف على نقاط ضعف الموقف الإسرائيلي، ومن ثم استخدام ذلك في معركتهم التفاوضية، ونوضح السياسات الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي، الشعبي منه والرسمي كذلك.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:

1. تسليط الضوء على نشأة السياسة الاستيطانية الصهيونية في فلسطين بشكل عام، والقدس بشكل خاص، مع تناول تطورات الواقع الاستيطاني في هذه المدينة المقدسة عاصمة الدولة الفلسطينية الموعودة.

- رياض العيلة، أيمن شاهين -----
2. تناول الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان في القدس بالتحليل والتفسير النقدي، مما يتيح تعريتها وفضحها للإفادة من ذلك في النضال الوطني الفلسطيني بكافة أشكاله النضالية بما فيها التفاوضية.
3. مناقشة السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس على ضوء القانون الدولي، وتحديد وضعية هذه السياسة التوسعية في الموائيق والعهود الدولية، ومدى انتهاكها للشرعية الدولية المسؤولة مباشرة عن ولادة هذه الدولة الاستعمارية التوسعية و الاحلالية.

حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة السياسة الاستيطانية للقدس منذ الربع الأخير في القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر زماناً، وتحديد القدس مكاناً، والسياسات الرسمية للحركة الصهيونية أولاً، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بأحزابها وقواها بشرياً ثانياً، كما يتحدد زمان انجاز هذه الدراسة في شهري أيار/مايو، وحزيران/يونيو لعام 2010.

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

تتناول هذه الدراسة عدة مفاهيم أساسية وجب توضيح المقصود بها، وهي:

1. **الاستيطان:** هو ظاهرة إنسانية قديمة مارستها شعوب مختلفة عبر التاريخ، حيث عرفت الشعوب والحضارات القديمة أنواعاً مختلفة من الاستيطان والهجرات، وتقوم هذه الظاهرة أساساً على وجود أماكن جذب تهاجر إليها جماعات بشرية لتعيش مع المجتمعات الموجودة، وتندمج فيها دون اللجوء للعنف، أو من خلال التوسع الاستيطاني الذي تم بواسطة محاولات السكان الأصليين لتحسين ظروفهم المعيشية وإصلاح أراض جديدة من أجل تخفيف الضغط السكاني الذي تتعرض له المنطقة (بركات، 1988: 15). أما الظاهرة الاستيطانية الحديثة، فقد جاءت عقب الاكتشافات الجغرافية، تحديداً في القرن السادس عشر، حيث كان العالم لا يزال يعيش مرحلة الإقطاع، ويشهد في الوقت نفسه بدايات الرأسمالية المبكرة، حيث قامت الدول الاستعمارية إلى الفتح باسم التجارة الخارجية والحاجة التي تفرضها ضرورة حركة التوسع الاستعماري والرأسمالي العالمي بفتح العالم الجديد واستيطانه واستعماراه؛ وارتبطت هذه الظاهرة بالاضطهادات الدينية التي تعرضت لها الأقليات الدينية في أوروبا، مما دفع جماعات أوروبية كثيرة، وعلى رأسها اليهود، للهجرة إلى المناطق

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس

المكتشفة والمستعمرة لزراع كيانات غريبة في هذه المناطق وسط محيط معاد من

سكان البلاد الأصليين (المصري وآخرون، 2005: 178).

تقوم ظاهرة الاستعمار الاستيطاني الحديث (الإحلالي أو المبني على الأبارتهيد) على انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها إلى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الوافدة بإبادة السكان الأصليين أو طردهم أو استبعادهم أو عزلهم أو خليط من كل هذه الأمور (المسيري، 1999: 95)، ويؤكد المسيري وجود نوعين من الاستعمار الاستيطاني، وهما:

1- الاستعمار الاستيطاني المباشر الذي يهدف إلى استغلال الأرض ومن عليها، وهو نوع من الاستعمار الاستيطاني المبني على التفرقة اللونية (التفرقة على أساس اللون والعرق وتعرف الأبارتهيد).

2- الاستعمار الاستيطاني الذي يهدف إلى استغلال الأرض بدون سكانها، وهذا هو النوع الإحلالي، حيث يحل العنصر السكاني الوافد محل العنصر السكاني الأصلي، الذي يكون مصيره الطرد أو الإبادة، وهذا هو النوع الذي يتميز به الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، أي الإحلالي.

وبناءً عليه، يقصد الباحثان بالسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس، مجموع القرارات والخطوات والإجراءات التي تتخذها دولة إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية بهدف طردهم، وعزلهم أو حتى إبادتهم ليحل محلهم سكان يهود جدد، وبالتالي ربط القدس الشرقية بالغربية ديموغرافياً حتى تكون عاصمة موحدة لدولة إسرائيل بحكم الواقع المعطى، وهذا ما يمكن تسميته بالسياسة الاستيطانية الإحلالية.

المنهج المستخدم:

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، حيث تناولوا السياسة الاستيطانية الصهيونية منذ نشوئها حتى قاموا بوصفها وتحليلها بشكل نقدي في واقعها الراهن، محللين أبعادها السياسية والأمنية، إضافة إلى وضعيتها في القانون الدولي، وذلك من خلال تقسيم دراستهم إلى ثلاثة محاور، تناولوا في المحور الأول: تطورات الواقع الاستيطاني في القدس، في حين تناولوا في المحور الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
للاستيطان في القدس، ومن ثم تناولوا في المحور الثالث: الاستيطان في القدس في ضوء
القانون الدولي.

تطورات الواقع الاستيطاني في القدس

سجل التاريخ، بداية التسلل الاستيطاني الصهيوني إلى فلسطين عام 1882، إذ
اقتصرت عمليات الاستيطان اليهودية حتى القرن التاسع عشر وتحديداً عام 1889 على
إنشاء 22 مستوطنة، وبعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر بال بسويسرا
عام 1897، توسعت عمليات الاستيطان لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، حتى وصل
عدد المستوطنات في عام 1914 إلى (47) مستوطنة وفي عام 1918 أصبحت مساحة
الأراضي التي كان يملكها اليهود حوالي (2.5%) من أراضي فلسطين. وشهدت فترة
الانتداب البريطاني طفرة في عدد المستوطنات حيث ارتفع عددها ليصل إلى (304)
مستوطنة (عبد الفتاح، 1989م، 731).

يعود ذلك الارتفاع في عدد المستوطنات إلى تعاون حكومة الانتداب البريطاني مع
الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين وسلب أراضيهم وزرع المستوطنين فيها. حيث قال
بن غوريون: "إن العرب لم يدخلوا ولم يحتلوا أية مستوطنة يهودية مهما كانت بعيدة قبل
خروج القوات البريطانية من فلسطين، بينما احتلت الهاغاناه عدة مواقع عربية" (العابد،
1967، 35).

وهكذا وقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين 1948 كانت المنظمات الصهيونية قد
تمكنت من السيطرة على 6% من فلسطين التاريخية أي بواقع ما مساحته حوالي 2 مليون
دونم، وجعلتها قاعدة لتحقيق باقي الحلم الصهيوني المتمثل في إقامة إسرائيل، ودمرت ما
يقارب من (472) قرية ومدينة فلسطينية بعد ارتكاب المجازر (كمجزرة دير ياسين وقيية
وغيرهما) ضد النساء والشيوخ والأطفال (صالح و مصطفى، 1978م، 15)، وازداد
الأمر سوءاً مع إنشاء دولة إسرائيل والإعلان عنها.

مع إنشاء إسرائيل في 15 مايو (أيار) عام 1948 بدأت مأساة الشعب العربي في
فلسطين عامة، وفي مدينة القدس بشكل خاص، نظراً لأهميتها الدينية والسياسية، فخلال

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
العام المذكور تمت السيطرة بمساندة الغرب على معظم أراضي فلسطين، بما في ذلك
الجزء الغربي من المدينة المقدسة، بينما بقي الجزء الشرقي تحت السيادة الأردنية حتى
يونيو (حزيران) عام 1967، حيث أكملت إسرائيل سيطرتها على باقي الأراضي
الفلسطينية وأراضي عربية أخرى في الجولان وشبه جزيرة سيناء المصرية، حيث
يمكن اختصار المفهوم والسياسة والممارسات الإسرائيلية في القدس بأنها تقوم على أساس
تهويد المدينة المقدسة، وتهويد حكومتها، وتهويد سكانها وتاريخها وثقافتها، وذلك منذ عام
1948 ومازال مستمرا حتى اليوم (Cattan, 1985: 126).

وحسب قرار الجمعية العمومية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 رقم (181)،
فقد تم وضع القدس ونواحيها تحت إدارة دولية، وحدد القرار حدود القدس الدولية كالتالي:
الحدود البلدية لمدينة القدس و القرى المحيطة بها، بحيث تكون شعفاط أقصاها شمالا،
وأبو ديس أقصاها جنوباً، وعين كارم أقصاها غرباً؛ إلا أن العصابات الصهيونية لم تأبه
بالقرار، وقامت بطرد جميع السكان العرب من القدس الغربية أثناء أحداث حرب 1948،
ومارست كل صنوف العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين، ولعل أدل على ذلك مجزرة دير
ياسين في 9 أبريل نيسان 1948م (التي تبعد عن الطرف الغربي للقدس ميل ونصف
فقط)، حيث قتل في هذه المجزرة عدد من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، وقد نقل
عن راديو العصابات الصهيونية مرارا وتكرارا أثناء الحرب إعلان "تذكروا دير ياسين"
لإثارة الرعب في نفوس الفلسطينيين وإجبارهم على ترك ديارهم (Cattan, 1985: 127).

في عام 1965 أصدرت إسرائيل قانوناً مفاده: (كل من غادر المناطق التي تحتلها
إسرائيل إلى خارج فلسطين مهاجراً وغائباً عن أرضه، ولذلك فإن ملكيتها تعود للدولة)،
وبموجب ذلك القانون تملك إسرائيل 2,000,000 دونما إضافة إلى 2,000,990
دونما من الأراضي الفلسطينية مع (73) ألف غرفة من بيوت السكن و(7800) محل
تجاري بجميع محتوياتها من الأثاث والبضائع وغيرها في المدن والقرى التي طرد
أصحابها منها (الشرع، 1996: 202). لذلك تملك إسرائيل جميع أراضي القدس
الغربية التي تعود ملكيتها للعرب الفلسطينيين حيث احتلتها إثر الحرب العربية الإسرائيلية
الأولى، هذا إضافة للبيوت والمحلات التجارية التي كانت يملكها الفلسطينيون العرب.

لقد امتدت سيطرة إسرائيل جغرافياً إلى نطاق أبعد مما خصصته لها الأمم المتحدة حسب قرار التقسيم الآنف الذكر، ورغم ذلك فإن الأمم المتحدة صادقت على عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية التي طالبتها ولكن لم تجبرها بالعودة إلى الحدود المخصصة للدولة اليهودية وخصوصاً الجزء الغربي من القدس الذي احتل من قبلها.

في 11 ديسمبر (كانون أول) عام 1949، سنت إسرائيل قانوناً بنقل عاصمتها إلى القدس، و ضمت جميع الضواحي في القدس الغربية والتي كان نصف سكانها عرب ونصفهم الآخر يهود قبل النكبة، حيث كان يسكن العرب في 15 مربعا ويملكون ثلاثة أرباع أراضيها ومبانيها، فقد احتلت إسرائيل ثلاثة عشر مربعا. وعليه فإنه من الخطأ الاعتقاد بأن اليهود ضموا الأجزاء اليهودية من القدس وأن العرب ضموا الأجزاء العربية كنتيجة لحرب 1948 (Cattan, 1985: 127).

على إثر القانون الإسرائيلي، أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً (صوت لصالح القرار 14 ضد صفر وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت) اعتبر بموجبه، القانون الإسرائيلي غير قانوني ودعا جميع الدول التي لها بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها. وما أن احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من القدس عام 1967 حتى بدأت مكبرات الصوت تطلب من أهل القدس مغادرة المدينة إلى الأردن حيث قامت إسرائيل بفتح الطريق إلى الجسر كي يكون هناك لجوء فلسطيني آخر مشابه للجوء حرب 1948، وبعد أقل من شهر على احتلال المدينة القديمة عام 1967، قامت إسرائيل بضمها، واعتبرتها "العاصمة الأبدية الموحدة لها" (Cattan, 1985: 127).

قدر عدد اليهود في القدس في العام 1917 حوالي (30) ألف، في حين كان عدد الفلسطينيين في القدس الجديدة (الغربية) في العام 1945 بـ (24) ألف مسيحي، (21) ألف مسلم. و ارتفع هذا الرقم عام 1946 إلى مائة ألف، في حين وصل عدد العرب في القدس كلها عام 1948 قبل الحرب إلى (105540) ألف وذلك حسب اللجنة الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية (UN document A/1286). ووصل في العام 1985 إلى (280.000) في حين كان عدد الفلسطينيين في العام 1985 حوالي 120000 ومن الملفت للانتباه أن المسيحيين العرب شكلوا حتى العام 1948 ما نسبته (25%) من سكان

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
القدس في حين شكلوا في العام 1985 ما نسبته 2.5% من سكان القدس شرقها وغربها
(Cattan, 1985: 129).

في عام 1967 و نتيجة للحرب، حيث أتمت إسرائيل احتلال باقي الأراضي الفلسطينية وبعض الأراضي العربية، اتبعت إسرائيل سياسة ذات شقين؛ الأول استهداف مصادرة أراض عربية محتلة، والثاني إقامة مستوطنات يهودية على تلك الأراضي؛ وكذلك أصدر الكنيست الإسرائيلي بعد الحرب قانوناً يخول وزير الداخلية إعلان توسيع حدود البلديات وتطبيق القانون الإسرائيلي على أجزاء من الأراضي المحتلة، على الرغم من معارضة الحكمة الإسرائيلية لنص المادتين 47 و 49 من معاهدة جنيف الخاصة (1948) بمنع القوة المحتلة من فعل شيء من شأنه تغيير طبيعة الأراضي المحتلة وأن وجودها في الأراضي مؤقت كدولة محتلة.

كانت القدس هي المدينة المحتلة الأكثر تأثراً بالسياسة الاستيطانية الإسرائيلية الأنفة الذكر، حيث شكلت هذه السياسة منعطفاً بارزاً لجهة تغيير معالم القدس في محاولة لفرض واقع يهودي يطمس المعالم العربية في المدينة، ويصعب الانفكاك عنه في حال تمت مفاوضات مستقبلية. فمنذ اللحظة الأولى لاحتلال المدينة المقدسة، باشرت السلطات الإسرائيلية، بعمليات المصادرة والهدم والتهجير تلتها عمليات بناء للمستوطنات داخل الشطر الشرقي للمدينة وحولها وذلك تمهيداً لعزلها عن المناطق العربية المجاورة.

في 6 يونيو (حزيران) عام 1967 فوض "الكنيست الإسرائيلي" الحكومة " بسط قانون الدولة و قضائها و إدارتها على جميع أرجاء أرض - إسرائيل ". في اليوم التالي جرى ضم 71000 دونم إلى إسرائيل، كان 6000 دونما منها فقط جزءاً من بلدية القدس العربية، ووضعت تحت سلطة بلدية القدس القضائية، و شملت هذه الأراضي التي ضمت إلى إسرائيل ودمجت في "القدس الموحدة" مناطق تصل إلى رام الله شمالاً وإلى بيت لحم جنوباً (أرنسون، 1997م: 27).

أدت هذه السياسات إلى الاستيلاء على 838 هكتاراً من أراضي الضفة الغربية حول مدينة القدس، ووضعت خطة لتوطين عدد كبير من اليهود فيها (الجامعة العربية، 1985: 108) من خلال إنشاء بؤر استيطانية لعزل القدس الشرقية عن المدن الفلسطينية الأخرى

رياض العيلة، أيمن شاهين -----

في الضفة الفلسطينية، فتم إنشاء عدد كبير من الأحياء والمستوطنات على قمم التلال والأودية التي يسهل الدفاع عنها، وعلى أنقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية، وعلى ما صودر من أراض عربية في القدس. حيث بلغت نسبة الأراضي التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أكثر من (50%) من مجموع أراضيها، وباتت مناطق عدة أخرى مهددة بالضم التدريجي من قبل الحكومات الإسرائيلية المتتالية بهدف تكثيف المستوطنات في الضفة الغربية والقدس (بترسبرغ، 1999: 297 والعابد، 1986: 45).

وقام الاحتلال الإسرائيلي بفرض نظام صارم من الحصص في البناء لأبناء الشعب الفلسطيني في القدس على مدى سنوات، بهدف الإبقاء على نسبة مئوية للفلسطينيين من سكان القدس عند (26%) ، وقد تبنت الحكومة الإسرائيلية هذا الموقف منذ 1973، حيث وصلت نسبة البناء عند الإسرائيليين (90%) من نسبة البناء العام في الجزء الشرقي من المدينة المقدسة (أرنسون، 1997: 28-29)، وكما هدف هذا النظام إلى مواجهة الكثافة السكانية الفلسطينية العالية، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى العمل على خلخلة الكثافة السكانية، حفاظاً على الأمن وإعادة توطينهم في مناطق أخرى. ومن جهة أخرى استطاعت السلطات الإسرائيلية، من خلال النشاط الاستيطاني المكثف في القدس الشرقية، إنشاء طوقين من المستوطنات يحيطان بالمدينة من جميع الجهات ويفصلها عن المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية المجاورة.

وفي إطار السياسة التي اتبعتها إسرائيل لتهميد مدينة القدس منذ احتلالها من خلال إحاطتها بالمباني والمستوطنات التي شكلت جداراً محكم الإغلاق، يهدف إلى خنق سكانها ودفعهم إلى الرحيل من جهة، ومنع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إلى المدينة والتواصل مع سكانها من جهة أخرى، بات هذا الطوق الاستيطاني يستحوذ على عشرات آلاف المستوطنين إضافة إلى المخطط الإسرائيلي لرفع مجموع اليهود في شطري المدينة المقدسة ليصل إلى مليون يهودي بحلول عام 2020، لكن ذلك يبقى مرهوناً بنجاح الاستقرار الأمني في المنطقة.

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس

(جدول يوضح التوزيع السكاني للمستوطنات الإسرائيلية وعدد سكانها حسب إحصائية 2004)

الرقم	اسم المستوطنة	تقدير عدد السكان	القرى التي أقيمت عليها
1	أبو غنيم (هار حوماه)	30000	قرى منطقتي القدس وبيت لحم
2	يسغات زئيف، يسغات أومر	31000	بيت حنيل/شعفاط/عناتا/ مخيم شعفاط
3	تلبوت الشرقية، رمات راحيل	17000	البقعة
4	جاني بيطار	-----	الولجة ودير كريزمان
5	جفعات زئيف	9000	بيتونيا/الحيب
6	جفعات هموتس	2000	بيت صفافا؟ أراضي تابعة للكنيسة الارثوذكسية
7	جيلو	30000	بيت جالا/بيت صفافا
8	راس العامود	---	القدس/إلى الشرق من البلدة القديمة
9	راموت الون	42000	بيت اكسا/النبي صموئيل/بيت حنينا
10	ريختس شعفاط	9000	شعفاط/بيت حنينا
11	علمون	700	عناتا/حزما
12	معاليه أدوميم	28000	أبوديس/العيزيرية/العيساوية/عناتا/الزعيم
13	النبي صموئيل	-----	الحيب/بير نبالا/النبي صموئيل
14	النبي يعقوب	30000	بيت حنينا/حزما/جبع
15	هار أدار	1700	بدو/فقطن
	المجموع	230400	

إن النتائج التي ترتبت على عمليات الاستيطان الإسرائيلية في مدينة القدس الموضحة آنفاً على الصعيد السكاني، تمثل تحدياً سياسياً للفلسطينيين، حيث شكلت انطلاقة انتفاضة

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
الأقصى في أيلول من عام 2000م الرد على عمليات الاستيطان، وذلك محاولة من الفلسطينيين للحفاظ على القدس أرضاً وسكاناً، وحمايتها من طمس معالم تراثها العربي والإسلامي من قبل السلطات الإسرائيلية، التي تسعى جاهدة منذ عام 1967م لفرض الأمر الواقع الاستيطاني، وذلك تطبيقاً عملياً لمقولات هرتزل والتي من بينها "إذا قدر لنا يوماً، أن نملك القدس، وأنا على قيد الحياة، وكنت قادراً على أن أفعل شيئاً، فسوف أدمر كل ما هو غير مقدس عند اليهود فيها" (ربيع، 2005: 42).

هذا وأكملت إسرائيل ربط المستوطنات المذكورة في الجدول انف الذكر، مع بعضها البعض من خلال ربطها بطرق التفافية لكي تتجنب التجمعات السكنية الفلسطينية وتلتف حولها، وقد تنوعت هذه الطرق حسب دراسة أعدها "ليوناردو حوش وآخرون" بالتعاون مع دائرة الخرائط بجمعية الدراسات العربية بحيث أصبحت على النحو التالي (حوش و تفكجي، 1997):

أولاً: شارع رقم 45 و شارع رقم 5: يعتبر هذان الشارعان سوراً يطوق عنق مدينة القدس الشرقية، وفاصلاً ملموساً لها عن باقي الضفة الغربية، مع احتفاظها بمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بغرض توسيع المستوطنات الإسرائيلية في المستقبل، حيث تم مصادرة أكثر من 16000 دونم من الأراضي الفلسطينية المحيطة بالقدس الشرقية تحت مظلة بناء الشوارع الأمنية، والتي من خلال شقها سيهدم ما يزيد عن 38 منزلاً فلسطينياً، هذا ويعمل شارع رقم 5 على ربط شارع رقم 45 مع شارع رقم 4 حيث يمر عبر قرية بيت صفافا، محدثاً فاصلاً جغرافياً في المنطقة الشرقية.

ثانياً: شارع رقم 4: يمتد على مساحة 2300 دونم و يربط كل من المنطقة الصناعية في عطروت ومنطقة مطار القدس مع مستوطنة ريختس شعفاط مستمراً في امتداده إلى مستوطنة جيلو، وقد بات واضحاً أن النتائج المدمرة لشارع رقم (4) تؤدي إلى المصادرة والقضاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الزراعية لقرية بيت صفافا محدثاً شرخاً في قرية بيت حنينا؛ مما يجعل توسعها باتجاه الغرب أمراً مستحيلاً، كما وسيتم هدم منازل فلسطينيين لتسهيل عملية شق الطريق المذكور.

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس

ثالثاً: شارع رقم (1): حيث تم استكمال المرحلة الأولى منه في عام 1992 ، ويربط هذا الشارع منطقة باب العامود في القدس الشرقية مع التلة الفرنسية. أما المرحلة الثانية للشارع المذكور فقد أمتدت نحو الشمال ليصل عند مدخل مستوطنة النبي يعقوب، الذي أدي إلى مصادرة (380) دونماً من الأراضي الفلسطينية، وتدمير ما يزيد عن (17) منزلاً فلسطينياً، يذكر أن شارع رقم (1) يحاذي شارع آخر يحمل رقم (13) وكذلك الطريق الرئيسية بين مدينة رام الله والقدس الشرقية، والواضح للعيان أن شارع رقم 1 خدم هدفاً إسرائيلياً استعمارياً بحتاً، لم يساهم في تحسين شبكة المواصلات بقدر ما عمل على فصل الأراضي الفلسطينية الزراعية والخالية من الحركة العمرانية عن أصحابها من قرى بيت حنينا وشعفاط تمهيداً إلى مصادرتها والبناء عليها وحدات سكنية ومنطقة صناعية جديدة لليهود.

رابعاً: شارع رقم (16) والمنطلق من حي واد الجوز في القدس الشرقية والذي سيمتد من خلال نفق يخترق جبل الزيتون أسفل مستشفى المطلع (اوغستا فيكتوريا) مروراً بالقرب من قرية الزعيم ليلتقي مع شارع رقم 5 والشارع المؤدي إلى مستوطنتي جفعات زئيف ومعاليه ادوميم في الجهة الشرقية لمدينة القدس وحتى أريحا.

الأبعاد السياسية و الأمنية للاستيطان في القدس:

يشكل الاستيطان حجر الزاوية في الفكر الصهيوني، وهو الأساس الذي تعتمد عليه لإضفاء الأمر الواقع السكاني على توسعاتها العسكرية المتتالية، ليصبح جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، إذ اعتبر الاستيطان الوسيلة والهدف للصهيونية ولإسرائيل، حيث لم يقتصر على عملية البناء الصهيوني بل تلازم مع عملية هدم للمجتمع العربي الفلسطيني القائم، فإن الأخطار ليست مرحلية فقط، بل إنها تظل كامنة في المستقبل (العيلة، 1990: 99).

لم تبدأ خطة الاستيطان الصهيوني وتهجير الفلسطينيين مع عدوان 1967 أو مع الحكومات التي تعاقبت على الحكم في إسرائيل منذ عام 1948، بل بدأ منذ سبعينيات

رياض العيلة، أيمن شاهين -----

القرن التاسع عشر، حيث شكل كلاهما أساس الفكرة الصهيونية من أجل الاستيلاء على فلسطين، وما لبثت المستوطنات أن تحولت إلى دولة بالقوة عام 1948.

استكمالاً للتوسع البشري أخذ الزعماء الإسرائيليون يخططون لتحقيق التوسع الجغرافي، وتم لهم ذلك نتيجة لحرب 1967، حيث تمسكت إسرائيل بمبدأ عدم العودة إلى حدود الرابع من يونيو (حزيران) لعام 1967 وامتزجت الاحتياجات السياسية والأمنية بادعاءات تاريخية ودينية. ولإنجاز هذا التوسع الإقليمي شرعت إسرائيل في خلق حقائق جديدة على الأراضي التي احتلتها بعد حزيران 1967، وتمثلت هذه الحقائق بنشاطات استيطانية مكثفة. ووصفت هذه النشاطات بسياسة الضم الزاحف للأراضي العربية.

لقد شكلت مدينة القدس أساس هذه النشاطات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية وأمنية تتعلق بمستقبل إسرائيل وتوسعها. حيث هدفت هذه النشاطات إلى تحقيق الأغراض التالية: (ربيع، 2005، 44)

1) العمل على خلخلة الكثافة السكانية للفلسطينيين في القدس (حفاظاً على الأمن) من خلال تخفيفها عبر عدم السماح لها بإعادة ترميم وتوسيع وبناء البيوت، لإجبار الفلسطينيين على الرحيل إلى مناطق أخرى، وإيجاد أغلبية سكانية يهودية كبيرة في المدينة "الموحدة" تشكل بلا منازع عاصمة لإسرائيل.

2) إحكام السيطرة الإسرائيلية على القدس بحكم موقعها الإستراتيجي المهم، فهي تقع في وسط فلسطين وتشكل خاصرة للضفة الغربية، وتقع على جبال عالية ترتفع عن سطح البحر بحوالي 800 متر تقريباً، وتطل على الساحل وتشكل تهديداً لمدن الساحل الإسرائيلية (المنطقة الحيوية ذات الكثافة السكانية و البنية الصناعية) وأهمها تل أبيب، وبالتالي عملت لإسرائيل على تغيير الواقع الديموغرافي والعمراني لهذه المدينة لأسباب أمنية إستراتيجية.

3) عملت إسرائيل على استيطان على الأراضي الزراعية وإبعاد المزارعين عنها، وإقامة المستوطنات واليُور الاستيطانية عليها، وشق الطرق الالتفافية بغرض فرض الطوق الأمني وعزل سكان القدس عن محيطهم الفلسطيني العربي في القرى

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس والمدن المجاورة، ووصلها بالمدن والتجمعات السكانية في إسرائيل، وهذه الأغراض يمكن تلخيصها حين تناول الأبعاد السياسية والأمنية للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في هذه المدينة المقدسة على الشكل التالي:

أولاً: الأبعاد السياسية

شكل الاستيطان الأداة الرئيسية للحركة الصهيونية في فرض سيطرتها السياسية بالتدريج على فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولقد كانت حدود الاستيطان إضافة للقوة المسلحة تقرر إلى حد ما الحدود السياسية المقترحة لإسرائيل (عايد، 2004: 565). وفي ذلك السياق قال موشيه سنية رئيس القيادة القطرية للهاغانة في عام 1943م:

"إن الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته فحسب، بل أيضاً وسيلة الاستيلاء السياسي على فلسطين، ولذلك يجب أن نسعى في آن واحد لإقامة مستوطنات عبرية سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلاد (فلسطين) أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها مواقع طوبوغرافية مشرفة أو مواقع رئيسية من ناحية السيطرة العسكرية على البلد والقدرة على الدفاع الفعال عنه، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة" (سلوتسكي، نقلاً عن عايد، 2004: 566).

وعليه، فإن بناء شبكة من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي القدس على وجه الخصوص، أمر له أهميته في الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأنها تتيح للإسرائيليين السيطرة على الأرض، وتثبيت حدودها بالإضافة إلى جمع اليهود وتوحيد الفكر السياسي لجماعات عاشت طويلاً في الشتات (قيطة، 2002: 51).

لقد ظل الاعتبار السياسي للاستيطان دائماً هو الاعتبار الرئيسي للحركة الصهيونية وإسرائيل، وذلك باعتبارها أيضاً، كما أنها تعتبرها ورقة لها وزنها في حالة التسوية، وخير مثال، مستوطنة ياميت والمستوطنات الأخرى التي أقيمت في سيناء، حيث كان إخلاؤها أحد الأسباب المهمة التي دفعت مصر لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وبعدها معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979، حيث حققت إسرائيل مكاسب

رياض العيلة، أيمن شاهين

سياسية نتيجة للمفاوضات مع مصر، أهمها: اعتراف أكبر وأهم دولة عربية بها، وإخراجها من حلبة الصراع معها، وكذلك خطة الانفصال الإسرائيلية أحادية الجانب الخاصة بمستوطنات قطاع غزة، ومستوطنات شمال الضفة الغربية والتي بموجبها أخلت إسرائيل جميع هذه المستوطنات كحل من جانب واحد، يهدف لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، على أن يكون لكل مستوطنة متبقية ثمن سياسي عندما يحين وقت إخلاءها.

تأسست سياسة الاستيطان بعد حرب حزيران 1967 على أربعة اعتبارات، وهي:

أولاً: الحاجات الأمنية - السياسية كما حصل في القدس ورفح وغور الأردن. ثانياً: الحاجات الاقتصادية كما حصل في رفح والغور وبعض مستوطنات الضفة الغربية. ثالثاً: مطالب قوى الاستيطان في إسرائيل حيث بداياته انطلقت من غوش عتسيون جنوب القدس من قبل الجماعات الدينية المتطرفة. رابعاً: توزيع السكان والذي تمثل في استيطان الجليل والنقب ضمن الخط الأخضر والقدس وغوش دان في الضفة الغربية.

وقد طبقت إسرائيل هذه القاعدة بشكل كبير وواضح في سياسة الاستيطان في القدس بحيث تم عزل المدينة بشكل كامل عن محيطها وربط مستوطناتها مع بعضها الآخر ومع بقية المدن الإسرائيلية، وذلك لأهداف سياسية لها(عايد، 2004م، 569).

ارتكازاً على ما قاله ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل عشية الاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة الغربية وقطاع غزة، لدفع عملية الاستيطان في هذه المناطق من خلال:

"إن ما كان يهمه ويعنيه، الأرض والماء و الدفاع، كان سعيداً بالتعامل مع المشاكل الناجمة عن تلك الأشياء الثلاثة وإيجاد الحلول الجزرية لها، أما السياسة في معناها المجرد فلم تشده أو تستهويه، فقد كان يكره الإجراءات البيروقراطية، فقد كان يؤمن بالحكمة القائلة إذا أردت وطناً قومياً يهودياً، يجب عليك أن تسكن اليهود في الأرض (مائير، 1988: 101).

فمنذ الأيام الأولى لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، أطلقت حكومة ليفي اشكول من خلال وزير عملها يغال ألون مشروعاً استيطانياً بأبعاد سياسية، يتمحور حول مبدأ أساسي وهو أن إسرائيل يجب ألا تعود إلى حدود يونيو (حزيران)

(922) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
عام 1967م تحت أي ظرف، مع سعي إسرائيل "للسلام" مع الدول العربية (Allon,)
1970: 98-100.

أما فيما يتعلق بالجزء الشرقي لمدينة القدس فإن الاستيطان الكامل سيغطي هذا الجزء، لأنها تعتبر "العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل"، لا انسحاب مطلقاً منها لأنها تشكل قيمة دينية وأيدلوجية لليهود، وسوف تستمر إسرائيل بالسيطرة على المناطق الإستراتيجية للأراضي المحتلة، وقد حدد ألون غور الأردن، وبعض المناطق المتاخمة (للخط الأخضر)، وهذه تعادل حوالي (40%) من أراضي الضفة الغربية التي ستضم لإسرائيل، والباقي يخضع للتفاوض مع الدول العربية لانجاز تسوية سياسية لحل الصراع العربي-الإسرائيلي (Allon, 1970: 98-100).

كما إن عملية ضم أراضي الضفة الغربية سوف تترك كانتونين فلسطينيين، الأول: شمال مدينة القدس، والآخر جنوبها، هذان الكانتونان سوف يرتبطان معاً بممر ضيق يوصلهم، بمدينة أريحا إلى الأردن، وسوف يكونان منزوعي السلاح ومحاطين بحزام من المستوطنات الزراعية والعسكرية (Harris, 1985: 65- 66)، وعليه فإن القدس ستشكل فاصلاً طبيعياً للكيان الفلسطيني المقترح، وستحرمه من أي تواصل إقليمي يعطيه مقومات الحياة، وفي الوقت نفسه سوف يرتبط شرق المدينة ارتباطاً كاملاً بغربها، وينتجان مدينة موحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأهم المدن الإسرائيلية خصوصاً المدن الساحلية والشمالية، وستفصل المدينة عن التجمع السكاني الفلسطيني في الضفة الغربية. فالأرض هي ساحة للمواجهة السياسية المستقبلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

رغم توقيع اتفاق إعلان المبادئ سبتمبر 1993، الذي لم يتطرق إلى حل لمستقبل القدس الشرقية، بل ترك مستقبل المدينة إلى مفاوضات الحل النهائي. فقد كرر اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي مرارا وفي عدة مناسبات " أن على ياسر عرفات أن ينسى موضوع القدس"، وأكد رابين في أكثر من مناسبة على أن " القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة"، كما رفض أيهود باراك في مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد في شهر يوليو (تموز) عام 2000م، أي سيادة فلسطينية على القدس، وطرح فكرة أن يبقى الوضع على ما هو عليه وأن السيادة لله، وهذا يعني استمرار إسرائيل بالسيطرة مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (923)

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
على المدينة، وذلك ما أكده أيضاً نائب رئيس بلدية القدس الأسبق ابراهيم كهيل، حينما
قال:

"إن الأوساط الدولية، بما فيها البعض في الولايات المتحدة، تخطيء أحيانا إذ
تعرف الجزء الشرقي من المدينة بأنه أرض عربية. لكن الحقيقة هي أن
الوضع قد تغير جذريا منذ حرب الأيام الستة. إن على كل من يبحث في
مستقبل القدس أن يأخذ ذلك في الاعتبار" (أرنسون، 1997: 28).

إن الواقع الذي أوجدته كثافة الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية و حولها،
أعطى لباراك في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 قوة في عدم التنازل عن هذه
المستوطنات بسبب كبر عدد سكانها وعدم إمكانية إجلائهم من تلك المستوطنات، حيث
لعب الاستيطان لعب دورا مهما في تحديد حدود مدينة القدس والتي بدورها ترسم حدود
إسرائيل زمن السلم، أما زمن الحرب فإن حدود إسرائيل هي حدود القوة العسكرية وأين
يقف الجندي الإسرائيلي.

أما حكومات الليكود فنستطيع أن نوجز مشروعها الاستيطاني بأهدافه السياسية كما
قاله مناحيم بيغن مؤسس الليكود ورئيس وزرائها الأسبق: "أرض إسرائيل ستكون كلها
لشعب إسرائيل، وإلى الأبد" (Cited in Chomsky, 1983: 5). ويتضح موقف
الليكود أكثر من خلال المشروع الذي تقدم به مناحم بيغن للكنيست الإسرائيلي في 28
ديسمبر (كانون أول) عام 1977 (وسار على أسسه جميع قيادات الليكود، مع بعض
التعديلات التي تتسجم مع الواقع السياسي الجديد لهذا الزعيم أو ذاك) والذي يرسم الخط
العام لحزب الليكود حيال أي تسوية سياسية مستقبلية مع العرب حول الأراضي التي
احتلتها إسرائيل في حزيران 1967. أهم هذه الأسس التي بني عليها مشروع بيغن هي:
أولا: حكم ذاتي للسكان العرب (وليس الفلسطينيين) في "يهودا و السامرة" وقطاع غزة.
ثانيا: الأمور الإدارية للسكان العرب ستكون بيد مجلس إداري فلسطيني منتخب.
ثالثا: الأمور الأمنية والنظام العام سيكون بيد إسرائيل.

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
رابعاً: للإسرائيليين الحق بالاستيطان وامتلاك الأراضي في "يهودا والسامرة" وقطاع غزة.

خامساً: السيادة على "يهودا والسامرة" والقطاع من حق إسرائيل فقط.

سادساً: القدس هي "العاصمة الأبدية و الموحدة لإسرائيل" ولا تدخل أصلاً ضمن التفاوض مع الفلسطينيين (نقلاً عن مصالحة، 1994: 386-388).

لقد كان موقف الليكود من الأراضي المحتلة بشكل عام على هذا النحو من التطرف، أما الموقف من القدس فقد كان أكثر تطرفاً، و تم التعامل مع المدينة المقدسة على أنها "العاصمة الأبدية لإسرائيل" و هذا ما كرره بيغن مرات عدة وفي بمناسبات مختلفة، و أكد عليه خليفته إسحق شامير منذ تولى رئاسة الحكومة عام 1984 حتى فشله في انتخابات الكنيست عام 1992، وبالرغم من انطلاق مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر (تشرين أول) عام 1991 ومشاركة شامير به، إلا أنه أكد نفس الموقف في كلمته عند افتتاح المؤتمر .

ولعل شارون حاول أن يضع خريطة سياسية للاستيطان على مستوى فلسطين كلها، والتي تعتبر الترجمة الحقيقية لأفكار الليكود، وتضمن مشروعه النقاط التالية (الجغري، 1981: 20):

1) يجب أن ينتشر الاستيطان الإسرائيلي على طول خطين متوازيين: الأول هو الخط الساحلي الغربي، وهذا الخط الاستيطاني قد تم إنجازه بإنشاء دولة إسرائيل عام 1948م. أما الخط الثاني (فهو الذي اقترحه أرئيل شارون عندما كان وزيراً في حكومة الليكود في 1977 وقبل توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية) وهو يمثل الخط الاستيطاني، حيث يبدأ من مرتفعات الجولان في الشمال، وينتهي بشرم الشيخ في الجنوب ويمر بالضفة الغربية ومن ضمنها القدس.

2) سيتم وصل الخطين بكثير من الخطوط العرضية. وذلك النظام سيعمل كعمود فقري مزدوج للأمن الإسرائيلي.

(3) إنشاء ثلاث كتل استيطانية فيها، بحيث تكون الأولى حول القدس لعزلها عن محيطها العربي، والثانية شمال الضفة الغربية، حيث سترتبط مع المنطقة الساحلية من جهة، وستعمل على عزل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين عن أي تواصل جغرافي مع إسرائيل من جهة أخرى، أما الكتلة الثالثة فتقع إلى الجنوب من الضفة الغربية حول الخليل وبيت لحم.

وبناء عليه، فإن هذه الكتل الثلاثة سوف تكون منتشرة في كل الضفة الغربية، وسوف تؤدي نفس الغرض الذي يحققه مشروع ألون من تقسيم الضفة الغربية، ولكن إلى كانتونات متعددة وصغيرة حيث ستنهي أي تواصل جغرافي للمدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، وبالطبع فإن نتائج المشروع ستظهر على القدس أولاً وستكون منعزلة جغرافياً وسكانياً تماماً عن محيطها العربي تمهيداً لعملية ضم تلقائية وهادئة كسياسة أمر واقع، وهذا ما تم بالفعل ونحن نرى القدس الآن معزولة تماماً عن محيطها العربي من قرى ومدن، بل إن أحياء في القدس نفسها أصبحت معزولة عن مركز المدينة.

مع انطلاق مؤتمر مدريد في أكتوبر تشرين أول 1991 وما تلاه من اتفاق إعلان المبادئ في سبتمبر 1993 وما تمخض عنه من تطبيقات على الأرض خصوصاً ما عرف بإعادة الانتشار في الضفة الغربية، فقد بدأت المشاريع والخرائط السياسية الإسرائيلية تخرج للجمهور الإسرائيلي والفلسطيني، مرتكزة على الواقع الذي فرضه الاستيطان على الأرض منذ عقود ليلغى إمكانية أية تسوية معقولة باستثناء تسوية بالشروط الإسرائيلية، لذلك أكد الليكود احترامه (honor) للاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف، وذلك من خلال برنامجه الانتخابي لعام 1996، ولكنه أكد أن دوره سيكون تخفيف المخاطر السياسية المستقبلية التي تنتج عن هذه الاتفاقيات؛ وعندما فاز الليكود في هذه الانتخابات، وجد نفسه يواجه الحقيقة الجديدة التي أوجدها رابين وعرفات على الأرض، حيث وجد نفسه أمام التزامات إقليمية ودولية، عندها حاول أقطاب الليكود الالتفاف على الواقع الجديد دون المساس بالأهداف السياسية الأساسية التي أوردناها سابقاً والتي سيطرت على توجهاتهم السياسية التي تتعلق بمستقبل الأراضي المحتلة، أما القدس فأكد الحزب في برنامجه السياسي، موقفه الثابت تجاهها بأنها "العاصمة الموحدة وغير القابلة للتقسيم" (www.likud.nl/progr.html).

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
بعد تشكيل حكومة نتنياهو في العام 1996، أغلقت الحكومة بيت الشرق وتم تضيق
الخنق على المؤسسات الفلسطينية في المدينة، وزاد الحصار على حياة أهلها، من
عمليات سحب هويات للمقدسين، ومنع البناء، وهدم البيوت، وتكثيف الاستيطان داخل
المدينة وحولها، بل وإنشاء مستوطنات جديدة مثل المستوطنة التي أعلن عن بنائها في
جبل أبو غنيم "هار حوما" بين القدس وبيت لحم، واستمر الحال مع جميع الحكومات سواء
الليكود أو العمل أو كاديما.

وقامت حكومة نتياهو، بطرح خريطه للحل النهائي والتي أطلق عليها ألون زائد
(Allon Plus)، وكذلك فعل شارون (وزير البني التحتية آنذاك) وعرض خريطته
وعرفت باسم خريطة شارون الأمنية، وتبنى وزير الدفاع في حكومة نتياهو إسحاق
مردخاي خريطة وزارة الدفاع الإسرائيلية التي كان طلبها إسحاق رابين (حينما كان
رئيسا للوزراء قبل اغتياله) من وزارة الدفاع كخريطة لمراحل إعادة الانتشار الثانية و
الثالثة المنصوص عليها في الاتفاقيات الموقعة مع م.ت.ف، لكن مردخاي تبناها كخريطة
للحل النهائي

(Aronson cited in www2.arij.net/fmep/1998reports/198.html).

إجمالاً، إن الخرائط الثلاثة عالجبت الوضع النهائي للضفة الغربية، ولكن لم تعط
الفلسطينيين سيطرة على أكثر من 40% من مساحة الضفة الغربية
(WWW.NEDERNET.NL\LIKOED\PROG.HTML) (والانسحاب الكامل من
قطاع غزة عام 2005)، وذلك على شكل عدد من الكانتونات المعزولة.

حيث وصفت صحيفة معاريف الإسرائيلية الخرائط الثلاثة "بأن البوصنة سوف تكون
جنة عدن مقارنة مع الوضع الذي سيكون عليه الفلسطينيون والمستوطنون اليهود في
الضفة الغربية" (Ma'ariv, December 18, 1997, cited in <http://www.fmep.org/>)

تؤكد المشاريع والخرائط الثلاثة على أن: "القدس ستبقى العاصمة الأبدية الموحدة
لدولة إسرائيل" ولكن القدس لدى زعماء إسرائيل توسعت إلى ما يعرف "بالقدس الكبرى"
والتي تمتد من رام الله شمالاً حتى بيت لحم جنوباً، وتحوز على حوالي ثلث مساحة
الضفة الغربية، وتشمل مستوطنات القدس الشرقية التسعة عشرة، إضافة إلى جميع

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
المستوطنات الممتدة من رام الله في الشمال، إلى بيت لحم في الجنوب، بما فيها مستوطنة
معالية ادوميم (اكبر مستوطنات الضفة الغربية من حيث عدد السكان)، حيث الطريق
شرقا مفتوحة أمام "العاصمة" لتتدد وتتوسع حتى تحاذي نهر الأردن والبحر الميت.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر أيلول 2000 و ما جلبته من أثار سلبية على
كل من الفلسطينيين والإسرائيليين كل بنسبة تختلف عن الآخر، فإن الاستيطان في القدس
ومحيطها لم يتأثر سلبا، بل على العكس فقد زاد بشكل ملفت للانتباه، فعلى سبيل المثال،
فإن مستوطنة (موديعين -عليت) والتي تقع بالقرب من القدس وعلى الخط الأخضر، هي
مستوطنة لليهود المتدينون الأرثوذكس (الحريديم)، ممن يتوالدون كثيراً، حيث ازداد
عدد سكانها إلى (18%) في الشهور العشرة الأولى للانتفاضة؛ وتعتبر فكرة الإخلاء في
المستقبل بعيدة عنهم وتشكل جزءاً من القدس الكبرى؛ أما مستوطنة سانور في شمال
الضفة (التي انسحبت منها إسرائيل وفقا لخطة الانفصال الأحادي من قطاع غزة وأربع
مستوطنات في شمال الضفة الغربية) فقد غدت فارغة تماما من أي مستوطن بعد أشهر
قليلة على اندلاع انتفاضة الأقصى، لأنها مستوطنة معزولة رغم أن سكانها من
المستوطنين المتطرفين (عايد، 2004: 574).

ثانيا: الأبعاد الأمنية

عندما أجبرت إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة بعيد
العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، تعلم الإسرائيليون درساً، حيث ربطوا السياسة
بالأمن، تقول غولدا مائير معلقة على ذلك الانسحاب: "ماذا سنربح من انسحابنا
الإجباري عن سيناء و قطاع غزة ؟ وجوابي هو لن نربح إلا مزيداً من الحروب أعنف
وأقوى وأكثر إراقة للدماء من حربنا في سيناء 1956" (مائير، 1988: 244)؛ إن
السلام من وجه نظر مائير لا يمكن أن يتحقق إلا بالاحتلال، وبعد الاحتلال يمكن
التوصل إلى معاهدات سلام مع العرب، هكذا ربط زعماء إسرائيل الحرب ومدلولاتها
الأمنية بالتسوية السياسية.

إن الخريطة الأمنية لإسرائيل في حدودها التي أقيمت عليها نتيجة لحرب 1948،
هي حدود يصعب الدفاع عنها وذلك من وجه النظر الإسرائيلية، وبناء عليه فإنه ومنذ

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو (حزيران) 1967، لم يختلف
الإسرائيليون حول موضوع الاستيطان الذي سيخدم مصالحهم الأمنية سواء الأحزاب
اليمنية أو اليسارية (باستثناء الحزب الشيوعي الإسرائيلي)، والتي أقرت جميعها البدء
باستيطان الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن كان الخلاف يدور حول أين، وكيف،
للاستيطان أن يتم تنفيذه لخدمة هذه الأغراض؟!

حيث إن أكثر من (65%) من سكان إسرائيل يعيشون في منطقة الساحل الذي يمتد
من شمال قطاع غزة حتى الحدود اللبنانية مع فلسطين الانتداب، وأكثر من 80% من
الصناعات الإسرائيلية توجد في هذه المنطقة، إن هذا الساحل هو المنطقة الأكثر حيوية
بالنسبة لإسرائيل وعليه فإن حماية هذه المنطقة تعتبر حاجة أمنية حقيقية بالنسبة
لإسرائيل (شيلو، 1985: 13، Allon cited in Lukacs, 1991: 190).

إن الضفة الغربية هي المنطقة الإستراتيجية التي تعطي منطقة الساحل الحماية
الأمنية، وبدونها فإن الساحل الإسرائيلي يكون دوماً مهدداً خصوصاً من الجهة الشرقية؛
لقد منحت حرب يونيو (حزيران) 1967 إسرائيل عمقاً استراتيجياً أمنياً يوفر لها القدرة
على امتصاص الضربة العربية الأولى قبل الهجوم المضاد الإسرائيلي، وعليه تبلورت
نظرية الحدود الآمنة و الحدود القابلة للدفاع، ومن ثم تبلورت نظرية الحدود التي يمكن
الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية، هذه النظرية مهدت الطريق أمام إستراتيجية الردع.

إن حدود دولة إسرائيل كما حددها بن غوريون تتمدد باستمرار، مع مدى ما تصل
إليه قوة جيشها، فإسرائيل هي أول دولة في العالم الحديث يجري إعلان قيامها دون أن
يصاحب هذا الإعلان بيان يحدد الخطوط على الأرض وموقعها على الطبيعة، إسرائيل لم
تعيّن حدودها منذ إعلانها (Cited in Heikal, 1996: 223)، من بن غوريون إلى
اشكول إلى مائير مرورا يألون وصولاً إلى القيادات الإسرائيلية الحالية، فإن الأمن
والحدود مسألة غير قابلة للنقاش من حيث أهميتها لإسرائيل، إن الأمن والحدود يعنيان
لهذه الزعامة أن التوسع والضم هما السياسة التي يجب أن تركز عليها إسرائيل لإنجاز
هذين الهدفين. قد تختلف الزعامات الإسرائيلية على مساحة الأراضي التي ستضم أو يتم
التوسع بها من حزب إلى آخر أو من مرحلة إلى أخرى، لكن تبقى سياسة التوسع والضم

رياض العيلة، أيمن شاهين -----

هي أساس السلوك الإسرائيلي في التعاطي مع قضية الأمن والحدود. يقول يغال ألون الذي يعتبر من واضعي الإستراتيجية العسكرية والأمنية الإسرائيلية:

"إن إسرائيل تؤمن بالسلام مع العرب و لكن الحدود الإستراتيجية الآمنة مهمة لإسرائيل، إن امن إسرائيل لا يمكن صيانتها بانسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلتها في حزيران 1967، إن إسرائيل يمكن أن تتنازل عن أراضٍ (ليس كل الأراضي) ولا يمكن أن تتنازل عن حدود إستراتيجية آمنة قابلة للدفاع، أما ما يتعلق بالقدس فان سيطرة إسرائيل على المدينة المقدسة والمناطق المحيطة بها حيوي لإسرائيل للحفاظ على أمنها وعلى خطوط مواصلاتها (حيث تقع في قلب فلسطين الانتداب) (Allon cited in Lukacs, 1991 : 190).

لذلك كان الاستيطان في القدس ببعده الأمني خارج نطاق الجدل الإسرائيلي، حيث حظي بإجماع كامل من القوى الصهيونية الإسرائيلية، وتحت جميع الحجج وفي مقدمتها الأمنية، في حين أن القدس وعبر التاريخ لم تكن مدينة كبيرة، حيث إن موقعها الجبلي غير ملائم لتكون حاضرة أو عاصمة ويقيد قدرتها لتكون كذلك، وبالرغم من ذلك تمتعت المدينة بأولوية التطوير على مدى سنوات طويلة، لجعلها عاصمة كبيرة بالرغم من أن مناطقها ومحيطها الجبلي يجعل حركة السير صعبة فيها، وأراضيها الزراعية محدودة جدا، وهي بعيدة إلى حد ما عن النشاط الاقتصادي الأساسي لإسرائيل والذي يقع في السهل الساحلي، إن أي توسع مصطنع للمدينة من المحتمل أن يفسد شخصيتها التاريخية الهندسية الخاصة (Efrat, 1991: 18-19).

إن الاستيطان الإسرائيلي والذي بدأ منذ اللحظة الأولى للاحتلال عام 1967، يفسر الأسباب الحقيقية للاستيطان في الضفة الغربية والقدس، ونستطيع أن نؤكد أن أسباب الاستيطان و دوافعه بالنسبة لإسرائيل كانت وما تزال ذات طابع سياسي وأمني بالدرجة الأساسية حيث الطبيعة الإستراتيجية للضفة الغربية والقدس هي جوهر هذا الدافع الاستيطاني، ورغم عدم إغفال الدافع الإيديولوجي لليهود في الاستيطان بالقدس، إلا أننا نستطيع أن نسجل حقيقة أن إسرائيل لم تنش حملة استيطانية مجنونة في جميع المناطق ذات الأهمية الأيديولوجية كما شهدته مدينة القدس.

(930) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس

إن النتيجة المباشرة لحرب يونيو (حزيران) 1967 والخاصة بحدود إسرائيل مع جارتها الأردن قد قلصت طول هذه الحدود من 984 كم إلى 550 كم (شيلو، 1985: 13). وجعلت المسافة بين الحدود الأردنية ومدينة تل أبيب حوالي 80 كم بعد ما كانت قبل 4 حزيران 1967 تتراوح بين 14-30 كم من الشمال إلى الجنوب، وعليه فإن المشكلة الرئيسية بالنسبة لأمن إسرائيل هي أن هذه المنطقة الحيوية تقع في الممر الضيق (Harris, 1980: 65-66).

إن الضفة الغربية ذات الطبيعة الجبلية، وذات الوجود السكاني الفلسطيني الكبير، والقدس جزء مهم منها، جعلها إلى حد ما، تشكل مصدر تهديد حقيقي لإسرائيل وأمنها (شيلو، 1985: 15)، لذلك تتبدي إن الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة كونها تشكل "الخطر الحقيقي" على أمن إسرائيل، فمن يسيطر عليها يستطيع أن يفرض سيطرته على أغلب الساحل الفلسطيني، وهنا تأتي أهمية القدس الكبرى حيث ستكون حلقة الوصل بين الساحل الفلسطيني ونهر الأردن، تسهم من خلالها المستوطنات في السيطرة على المنافذ، ومنع أفراد المقاومة الفلسطينية من التسلل إليها وجعل سكان المناطق القريبة منها يشعرون بالوجود الإسرائيلي ويحسون به، وبذلك يزول من مخيلة الفلسطينيين احتمال عودة السيطرة الفلسطينية على هذه المناطق (العيلة، 1990: 115-117). إلى جانب العمل على تفريغ الأراضي الفلسطينية من السكان، إلا أن محاولاتها هذه قد باءت بالفشل بسبب صمود الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال طيلة سنوات الاحتلال، وازدياد عدد السكان حتى تجاوز المليون نسمة في الضفة الغربية وحوالي المليون والنصف في قطاع غزة، وهذه الزيادة أزعجت إسرائيل وقادتها.

انطلاقاً مما سبق، وعلى الرغم مما سببه الاستيطان، جاءت خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون للانسحاب من قطاع غزة وأربع مستوطنات من شمال الضفة الغربية وتركها خالية من المستوطنين والمستوطنات وذلك تلبية لرغبة الأغلبية من المجتمع الإسرائيلي وأصحاب القرار فيه، وذلك بهدف التخلص من قطاع غزة الذي يشكل ويشكل حملاً ثقيلاً على إسرائيل ديموغرافياً وأمنياً من حيث استمرار إسرائيل باحتلال مساحة كبيرة منه يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تنشط ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين المتواجدين بداخله، ولكنه في نفس الوقت لا يشكل أي تهديد حقيقي على أمن إسرائيل من

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
ناحية أهمية الموقع ووعورة تضاريسه، فقطاع غزة أرض ساحلية منبسطة و يعتبر ممراً ضيقاً يتراوح عرضه بين 6-12 كم و بطول (40) كم، حيث تم فرض الحصار عليه بعد الانسحاب الإسرائيلي منه عام 2005، في المقابل فإن الأهمية الإستراتيجية للضفة الغربية وعلى رأسها القدس مختلفة تماماً عن قطاع غزة.

ثالثاً: الاستيطان في القدس على ضوء القانون الدولي

تأسيساً على ما سبق، فإن إسرائيل قامت في 13 سبتمبر (أيلول) 1948 بإعلان القدس عاصمة لها، وفي 11 حزيران 1967 قررت ضم القدس الشرقية لها و بعد ذلك بأقل من أسبوعين منح الكنيست الإسرائيلي الحكومة الإسرائيلية الصلاحية بإنفاذ القانون الإسرائيلي و الإدارة الإسرائيلية على القدس المضمومة، وقدرت مساحة هذه الأرض بحوالي (72) كم مربع. وفي العام 1969 تحركت أولى العائلات الإسرائيلية للاستيطان والسكن في مستوطنة رامات اشكول بالقدس الشرقية، ووصل عدد المستوطنين في مستوطنات القدس الشرقية عام 1979 إلى خمسين ألف مستوطن، وفي 30 يونيو (حزيران) 1980 أجاز الكنيست الإسرائيلي قانوناً يعتبر القدس الموحدة بشرطها الشرقي و الغربي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة والغير قابلة للتقسيم، وفي العام 1993 أصبح عدد المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية لوحدها أكثر من عدد سكان المدينة الفلسطينية وكانت أعداد الطرفين على النحو الآتي؛ 168000 مستوطن إلى 154000 فلسطيني (www.fmep.org/feb94.html).

من الواضح أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية وفي القدس بشكل خاص يعد واحد من أكثر المعضلات تهديداً للسلام، وأن سياسة إسرائيل في زرع المستوطنات تشكل عائقاً رئيساً يقف في طريق إيجاد حل لمشكلة القضية الفلسطينية برمتها، فإقامة المستوطنات يعتبر في القانون الدولي بفروعه (بالإضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل) مناقضة لكل المبادئ الدولية وميثاق الأمم المتحدة، كما تتمثل في الاعتماد على اتفاقية جنيف لحماية السكان المدنيين في زمن الحرب، والتي تم توقيعها من قبل 58 دولة عام 1949 من بينها إسرائيل.

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس

أما فيما يتعلق بقواعد القانون الدولي بشأن الاحتلال العسكري، فإن هذه القواعد لا تخول دولة الاحتلال إلا سلطات محدودة من أجل تمكينها من إدارة الإقليم الخاضع لها. وهذا يعني ضمناً بطلان أي إجراءات تشريعية أو إدارية تقوم بها سلطات الاحتلال لتغيير الأمر الواقع في الإقليم المحتل، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على الوضع في مدينة القدس (صحيفة الوطن القطرية 2003/10/30).

أما المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة فقد ركزت على حماية الحالة الديموغرافية الراهنة لسكان الأراضي الخاضعة للاحتلال، وكذلك ما نص عليه ميثاق لاهاي لعام 1907 (ميثاق لاهاي، 1907: بند 52) المتعلق بالأراضي المحتلة والذي يؤكد على التالي: أولاً: عدم مصادرة أي قطعة أرض عامة أو خاصة مصادرة دائمة، حيث يمكن استخدامها فقط لفترة مؤقتة. ثانياً: عدم إقامة أي مستوطنة على أي أرض عامة أو خاصة بصورة دائمة. ثالثاً: إذا ما استخدمت الأراضي الخاصة فإن ملكيتها تبقى باسم أصحابها ويدفع لهم بدل أجرة خلال فترة استخدامها. رابعاً: إذا ما استخدمت الأراضي العامة، فإن استخدامها يكون مؤقتاً بشرط ألا تتغير معالمها. خامساً: إن المواقع المشروعة التي تقام على الأراضي المحتلة هي تلك التي يحتاجها الجيش المحتل بصورة ضرورية لأمنه (عريقات، 1987: 13: 14).

وتعقيباً على المادة (49) من اتفاقية جنيف الموضحة بنودها سابقاً، نجد أن إسرائيل قد مارست ما يناقضها تماماً، فقامت بمصادرة الأراضي العامة والخاصة بشكل دائم، ولم تعترف بأصحابها معتبرة أنها حق إسرائيل، وأخذت تبني عليها بشكل دائم، حيث أقامت العشرات بل المئات من المستوطنات على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، ولم تعترف بوجود أصحاب لهذه الأراضي التي من المفترض أن تدفع لهم إيجار وفق عقد بين الطرفين، إلا أن حكومات إسرائيل أقامت المستوطنات بالقوة رغم تصدى أصحاب الأراضي الأصليين لها، وأكبر مثال مجموع المقاومة الشعبية التي يقوم بها الشعب الفلسطيني حالياً في قرى بلعين، إلى جانب بعض المناطق الأخرى التي تقاوم مصادرة الأراضي وبناء مستوطنات، كما قامت إسرائيل بتغيير معالم المناطق والأراضي التي صادرتها وأقامت عليها مستوطناتها لعكس مضمون القرار في بنده الرابع، وكل ذلك يتم ذرائع ومبررات أمنية.

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (933)

رياض العيلة، أيمن شاهين -----

ونرى أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن سلسلة طويلة من المحظورات المفروضة على قوة الاحتلال، بحيث "يحظر على المحتل توطين سكانه في الأراضي المحتلة"، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية سواء قرارات مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، وبالتالي فإن خلق الأمر الواقع بالقوة لا يمكن أن يكسب حقاً، لأن تلك القرارات رفضت الإقرار بأي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وطالبت بإلغاء وتفكيك المستوطنات بما في ذلك الاستيطان بالقدس.

منذ عام 1967 صدرت قرارات لمجلس الأمن من أهمها: القرار رقم 446 لسنة 1979 الذي أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي. والقرار رقم 452 لسنة 1979 والذي يقضي بوقف الاستيطان حتى في القدس وبعدم الاعتراف بضمها. والقرار رقم 465 لسنة 1980م الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات. والقرار رقم 478 لسنة 1980. وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الاستيطان الإسرائيلي، ومن أهمها: القرار رقم 2851 لسنة 1977، والقرار رقم 160/42 لسنة 1987، والقرار رقم 48/44 لسنة 1989، والقرار رقم 74/45 لسنة 1990، والقرار رقم 47/46 لسنة 1991، والقرار رقم 46 لسنة 1991.

لذلك فإن الاستيطان الإسرائيلي انتهاكاً لحقوق الإنسان في فلسطين، وذلك من خلال مصادرة الممتلكات وهدم المنازل وطرد الأشخاص ونقلهم إلى أماكن أخرى، حيث تشكل السياسة الاستيطانية لإسرائيل خرقاً واضحاً (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948: مادة رقم 2/17) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على عدم جواز "تجريد أحد من ملكه تعسفاً" غير أن هذا النص غير قابل للتطبيق بالنسبة للفلسطينيين الذين يكونون عرضة لمصادرة ممتلكاتهم وأراضيهم لإقامة المستوطنات عليها، ومن جهتها تتطوي هذه السياسة الاستيطانية على خرق واضح لمبادئ المساواة الذي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتمييز بين السكان اليهود والمسلمين والمسيحيين، حيث يخضع سكان المستوطنات اليهود إلى قانون ومحاكم خاصة بهم تختلف تماماً عما يخضع له المواطنون الفلسطينيون (الدويك، 1997: 6).

يلقى البروفيسور الإسرائيلي شاحاك على ذلك بقوله: "إنني أعارض المستوطنات لا لمجرد أنها تحرق اتفاق جنيف، ولا لمجرد أنها تمنع السلام، ولكن لمجرد

(934) ----- مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
دوافع إنسانية، أن المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة من بدايتها الطبيعية تمثل
انتزاعاً للملكية على أساس التفرقة العنصرية، إن المناطق المصادرة أو التي تم الحصول
عليها بواسطة الضغط والخداع من أجل الاستيطان تصبح مناطق يسمح لليهود فقط
بالعيش فيها، حاضراً وفي المستقبل" (نقلاً عن عبد الهادي، 1978: 111).

الخاتمة:

توضح هذه الدراسة أن موضوع الاستيطان في القدس، يشكل أحد العناصر الهامة في
الإجماع الإسرائيلي، حيث تعتبر عملية توحيد المدينة المقدسة، وبقائها عاصمة موحدة
لدولة الاحتلال، والتوسع الاستيطاني فيها، بمثابة مسلمة غير قابلة للنقاش من التيارات
السياسية المختلفة، و عليه فإن السلوك الاستيطاني الإسرائيلي، والإجماع داخل إسرائيل
حول القدس، قد ترك الآثار التالية:

أولاً: مصادرة الأراضي التابعة للقرى التي أقيمت عليها المستوطنات والطرق الالتفافية.

ثانياً: تطويق التجمعات السكنية الفلسطينية والحد من توسعها الأفقي والعمودي لاستيعاب
التزايد الطبيعي للسكان الفلسطينيين في القدس.

ثالثاً: عزل مدينة القدس وضواحيها عن محيطها الفلسطيني في الضفة الغربية، وقطع
التواصل الجغرافي بين القدس وباقي الأراضي الفلسطينية.

رابعاً: خلق واقع جديد في القدس عن طريق تجميد الوجود الفلسطيني بالمدينة واستبداله
تدريجياً بأغلبية سكانية يهودية.

خامساً: الحد من توفير الخدمات اللازمة لسكان القدس الفلسطينيين، مع عدم تمكينه من
التمتع بحياة طبيعية لدفعه للهجرة وترك المدينة.

الخلاصة:

بناءً على ما جاء في الدراسة من رصد وتحليل للسياسة الاستيطانية في مدينة القدس،
يمكن تسجيل الاستخلاصات التالي:

أولاً: تتبوأ قضية القدس أهمية خاصة في إطار قضايا الوضع النهائي، التي أجلها
المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون.

مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد 12، العدد 1 ----- (935)

رياض العيلة، أيمن شاهين -----
ثانياً: تحتل مدينة القدس أهمية خاصة في مخططات الاستيطان الإسرائيلي، بحكم أبعادها السياسية، التي تهدف إلى فرض الأمر الواقع لجهة تهويد المدينة وضمها إلى الاحتلال كعاصمة أبدية لها.

ثالثاً: رغم دخول العرب مفاوضات عملية السلام منذ نهاية 1991 في العاصمة الاسبانية مدريد، إلا أن النشاط الاستيطاني الصهيوني لم يتوقف و لو للحظة واحدة، خاصة في مدينة القدس، التي تعتبر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مدينة القدس، بشقيها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967 عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وذلك على الرغم من أن قرارات الشرعية الدولية تعتبر القسمين أجزاء محتلة، وبشكل خاص القسم الشرقي من هذه المدينة.

رابعاً: تمثل لقدس أهمية استثنائية من حيث موقعها الجغرافي الذي يشكل تهديداً لأمن إسرائيل في حال سيطرة العرب عليها.

خامساً: يعتبر الاستيطان الإسرائيلي في القدس وباقي الأراضي المحتلة عام 1967 مخالف للقانون الدولية والشرعية الدولية بكل مواثيقها وعهودها وقراراتها.

توصيات ومقترحات:

بناءً على نتائج الدراسة ، يمكن تسجيل لتوصيات والمقترحات التالية:

أولاً: ضرورة دعم الفلسطينيين مادياً و سياسياً للصمود في أرضهم في مدينة القدس وحولها أيضاً، حتى لا يتسنى لإسرائيل الأطباق على المدينة وتهويدها.

ثانياً: ضرورة التأسيس لخطاب سياسي إعلامي فلسطيني، يعتبر من خلاله مدينة القدس، وأهلها خط أحمر في وجه التعنت الإسرائيلي.

ثالثاً: التأسيس لخطاب عربي تتبناه الجامعة العربية، يؤكد من خلال أروقة الأمم المتحدة أن قضية القدس ليست قضية فلسطينية ضيقة، بل هي شأن عربي في المقام الأول.

رابعاً: ضرورة دعم اعتبار القدس العاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة.

----- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
خامساً: إن أي عملية تفاوض فلسطينية-إسرائيلية يجب أن تقتزن بوقف كامل
للنشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية و القدس أساساً.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أرنسون، جيفري (1997): مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة و القطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
2. بركات، نظام محمود (1988): الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. بطرسبرغ، عوفر (1999): المستوطنات. دورية السياسة الدولية، عدد 138، القاهرة.
4. جامعة الدول العربية، (1985): ندوة عن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تونس.
5. الجعبة، نظمي (2003): الاستيطان الإسرائيلي منطقة القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (55)، ص111، ص119، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
6. حوش، ليوناردو وآخرون (1997): المستعمرات اليهودية و الطرق تغير معالم القدس، دائرة الخرائط، جمعية الدراسات العربية، القدس.
7. خرائط (1998): المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، دار الآفاق الجديدة، فلسطين.
8. الدويك، موسى (1997): الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وحقوق الإنسان. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة.
9. ربيع، علي (2005): الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها، القدس.
10. الشرع، صالح (1996): فلسطين الحقيقة والتاريخ، مكتبة مجدلاوي، عمان، الأردن.
11. صالح، عبد الجواد و مصطفى، وليد (1987): التدمير الجماعي للقرى الفلسطينية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال مائة عام 1882-1982، مركز القدس للدراسات الإنمائية، لندن.

- رياض العيلة، أيمن شاهين -----
12. العابد، إبراهيم(1967): **العنف والسلام: دراسة في الإستراتيجية الصهيونية**، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت.
13. عايد، خالد (2004): **الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة**. في: دليل إسرائيل العام 2004، كميل منصور. محرر. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت..
14. عايد، خالد(1986): **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود 1977-1984**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا.
15. عبد الفتاح، كمال(1989): **الاستيطان الصهيوني في فلسطين 1870-1988**. في: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ج 2 ق2.، الدوري، عبد العزيز. محرر. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية..
16. عبد الهادي، مهدي(1978): **المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلة 1967-1977**، جمعية الملتقى الفكري العربي، القدس، ط1 مايو.
17. عريقات، صائب(1987): **الاستيطان في العلاقات الدولية**. دورية السياسة الدولية عدد 89، القاهرة.
18. العيلة، رياض(1990): **المجتمع الفلسطيني: أربعون عاما على النكبة** وواحد وعشرون عاماً على احتلال الضفة والقطاع (مؤتمر) د. عبد اللطيف البرغوثي - رئيس اللجنة التحضيرية - مركز إحياء التراث العربي - الطيبة.
19. قيطه، محمد أمير(2002): **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مكتبة ومطبعة دار المنار..
20. مائير، غولدا (1988): **مذكرات غولدا مائير (ترجمة) دار الجليل، عمان، الأردن**..
21. مائير، غولدا(1974): **التقصير (ترجمة)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
22. المتحدة، الأمم (1949): **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، الجمعية العامة للأمم المتحدة، جنيف.
23. المسيري، عبد الوهاب (1999): **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، نموذج تفسيري جديد، المجلد السابع، ط1، دار الشروق، القاهرة.

- الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس
24. مصالحة، عمر (1994): **الفلسطينيون و الإسرائيليون: السلام الموعود، دار الساقى، بيروت.**
25. المصري، رفيق محمود وآخرون (2005): **فلسطين، تاريخ وقضية، مطبعة الطالب الجامعي بجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.**
26. معلوم، حسين (2003): **ماذا يقول القانون الدولي عن القدس، صحيفة الوطن القطرية، بتاريخ 10/30 .**
27. **ميثاق لاهاي لعام 1970.**

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Allon, Yegal(1970): **The Making of Israel's Army**, Vallentine, Mitchell & Co. Ltd, London.
2. Cattan, Henry (1985): **Jerusalem Israeli Concepts, Policies and Practices. In The League of Arab State, ed. Israeli Settlements in the Occupied Arab Territories: An International Symposium**, Cairo: Dar al-Afaq al-Jadidah,.
3. Chomsky, Noam (1983): **The Fateful Triangle: The United States Israel and the Palestinians**, South End Press, Boston, MA, USA.
4. Efrat, Elisha (1988) **Geography and Politics in Israel since 1967**, Frank Cass & Co ltd, London.
5. Harris, William (1980): **Taking Root: Israeli Settlement on the West Bank, The Golan and Gaza-Sinai, 1967-1980**, John Wiley & Sons, Ltd, USA.
6. Harris, William : **Israeli Settlement in the Occupied Arab Territories 1967-1984: Overview and Historical Perspective**. In The League of Arab State, ed. Israeli
7. Heikal, Mohammed (1996): **A Secret Channels: the Inside Story of Arab-Israeli Peace Negotiations**, Hareper Collins Publishers, London.
8. Lukacs, Yehuda, ed (1991) : **The Israeli-Palestinian Conflict, a Documentary Record 1967-1990**, Cambridgr University Press.
9. **Settlements in the Occupied Arab Territories: An International Symposium**, (1985) Cairo: Dar al-Afaq al-Jadidah,.
10. **UN document A/1286**

ثالثاً: Electronic Resources

1. Foundation for Middle East Peace. Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories: A Bi-Monthly Publication, Feb. 1994 [Internet]. Available from: <<http://www.fmep.org/feb94.html>> [Accessed June 23, 2007].
2. Foundation for Middle East Peace. Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories: A Bi-Monthly Publication, Vol. 8, No. 1, January-February 1998 [Internet]. Available from: <<http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-8/no.-1/PDF>> [Accessed March 5, 2008].
3. Likood Nederland. 1999 Likud Party Platform [Internet] Available from: <<http://WWW.NEDERNET.NL/LIKOOED/PROG.HTML>> [Accessed September, 17, 2009].
4. Likood Nederland. Likud Party Program 1996 [Internet] Available from: <<http://www.likud.nl/progr.html>> [Accessed June 15, 2009].